معمول عليه لان عرض الواقف بقاء عينه وان تعلق ظاهرا لبقاء الثواب له
والاصح انه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطايفة كالشافعية
وزاد ان افترضوا فللمسلمين مثلا اولم يزد شيا اختص بهم اى اتبع شرطه
كما في المجرد وغيره فلا يصلي ولا يعتكف به غيرهم رعاية لغرضه وان كره
هذا الشرط والثاني لا يختص المسجد بهم لان جعل البقعة مسجدا كالتحرير
فلا معنى لاختصاصه بجماعة ولو خص المقبرة بطايفة اختصت بهم عند
الاكثرين كما قاله الامام ولو شغله شخص بمتاعه لزمهم اجرته وهل يكون
الاقرب لا لانهم ملكوا الانتفاع به كالمنفعة ولو انتهض من ذكرهم ولم يكن
احد بعدهم فالاوجه كما بحثه الاسنوي انتفاع سايرالمسلمين به كان
الواقف لا يريد تعطل وقفه وليس احد من المسلمين اولى به من احد
كالمدرسة والرباط والمقبرة اذا خصصها بطايفة فانها تختص بهم
قطعا لان النفع هنا عايد اليهم بخلافه ثم ان صلاتهم في ذلك المسجد في
مسجد اخر ولو وقف على شخصين كهذين ثم المقرا متلاقات احدهما
فالاصح المنصوص ان نصيبه يصرف الى الاخر كان شرط الانتقال الى الفقرا
الفقرا صنفا جميعا ولم يوجد واذا امتنع الصرف اليهم فالصرف لمن ذكره الواقف
اولد والثاني يصرف الى الفقرا كما يصرف اليهم اذا ماتا وحمل الخلاف ان لم يفضل
والا فان قال وقفت على كل منهما نصف هذا فيهما واقفان كما ذكره السبكي
فلا يكون نصيب الميت منهما للاخر بل لاقرب انتقاله للفقرا ان قال ثم على
الفقرا فان قال ثم من بعدهما على الفقرا فالاقرب انتقاله للاقرب الى الواقف
ولو وقف عليهما وسكت عن مصرف له بعدهما فهل نصيبه للاخر او لاقرباء
الواقف وجهان اوجههما كما افاده الشيخ الاول وصححه الاذرعي ولو وقف
احدهما او مات ميتا فالنصيب على الاصح صرفه للاخر ولو وقف على زيد ثم عمرو
ثم بكر ثم الفقرا فمات عمرو قبل زيد ثم مات زيد قال الماوردي والروياني يبقى
حتى لبكر وينتقل الوقف من زيد الى الفقرا لانه ريته بعد عمرو وعمرو يموت
اولا لم يستحق شيا فلم يجز ان يملك بكر عنه شيا وقال القاضي في فتاويه
الاظهر انه يصرف الى بكر لان استحقاق الفقرا مشروط بانقراضه كالوقف
على ولده ثم ولد ولده ثم الفقرا فمات ولد الولد ثم الولد يرجع للفقرا
ولو افقه فتوى السبكي في مسئلة حاصلها انه اذا مات واحد من ذرية
الواقف في وقف الترتيب قبل استحقاقه للوقف لجهه بمن توفي
يشارك ولده من بعده عند استحقاقه قال الزركشي وهذا هو الاقرب
واذا وقف على اولاده فاذا انقرض اولادهم تعلى الفقرا فالاوجه كما

صححه الشيخ ابو حامد انه منقطع الوسط لان اولاد الاولاد لم يشرط لهم شيا
وانما شرط انقراضهم لاستحقاق غيرهم واختار ابن عصرون دخولهم وجعل
ذكرهم قرينة على استحقاقهم واختاره الاذرعي فصل في احكام
الوقف قوله وقفت على اولادي واولاد اولادي يقتضي التسوية بين
الكل في الاعطاء وتدرا المعطى لان الواو لمطلق الجمع لا للترتيب خلافا
للعبادي وان نقله الماوردي عن اكثر الاصحاب وردبانه شاذ ويفرض
ثبوته فيحمله في واو لجمع المعطف اما الواردة للتشريك كان اتما الصدقة
للفقرا والمساكين فلا خلاف انها ليست للترتيب وكذا ليسوى بين الجمع
لو اداما تا سلوا وبطنا بعد بطن او نسلا بعد نسل لان قضيته ان التشريك
لانه لم يزد التعميم وهذا ما صححه في الروضة تبعا للبغوي وهو مثله ماتنا
بطنا بعد بطن خلافا للسبكي وقيل المزيد فيه بطنا بعد بطن للترتيب
وعلى الاول فعبارة ماهنا مايأتي في الطلاق ان طلقة بعد او طلقة او
قبلها وقبلها طلقة تقع به واحدة في غير موطوءة وثنتان في متعاقبتين في
موطوءة بأن ماهنا يقدم عليه ما هو صريح في التسوية والعقيبة بالبعدية
ليس صريحا في الترتيب لما مر انها تأتي للاستمرار وعدم الانقطاع واما
ثم فليس قبلها ما يفيد تسوية فعمل بما هو المتبادر من بعد وهذا قرينة
الاعلى فالاعلى كما انه صريح في الترتيب ولو قال وقفته على اولادي ثم
اولادي الاعلى فالاعلى او الاقرب فالاقرب او الاول فالاول بالجر كما
يخطه بدلا مما قبله فهو للترتيب لدلالة ثم عليه ولتصحيحه في الثانية
وعملا به فيما لم يذكره في الاول لان ماتنا سلوا يقتضي التعميم بالصفة
المتقدمة وهي عدم الصرف لبطن وهناك احد من بطن اقرب منه كما صرح
به البغوي وغيره وظاهر كلام المصنف كالروضة واصلها ان ماتنا سلوا
قيد في الاولى خاصة والاوجه كما صرح به جمع انه قيد في الثانية ايضا
فان حذفه من احدهما اقتضى الترتيب بين البطنين المذكورة فقط ويكون
بعدهما منقطع الاخر حيث لم يذكر مصرفا وبحث السبكي انه لو وقف على
ولده ثم ولد اخيه ثم ولد بنته فمات ولده ولا ولد له ثم حدث لاخيه
ولد استحق ولو اختلف اهل البطن الاول والثاني مثلا فانه وقف
ترتيب او تشريك او في المتأخر يوجد حلفوا ثم ان كان في ايديهم او يد غيرهم
قسم بينهم بالسوية او في يد بعضهم فالمعول قوله وكذا الظاهر ان كان
في يده والقى البلقيني فيمن وقف على مصارين ثم الفقرا واحتاج الوقف
الى عمارة فهم وبقية نفيسة بانها تصرف لمن يحمد له تلك المصارين لان

Copyright © King Saud University